College of Basic Education Researchers Journal. ISSN: 7452-1992 *Vol. (19), No.(4), (2023)*

CC BY

تراجم الأبواب في صحيح البخاري وعناية العلماء بها

أسماء علي بشير أحمد
جامعة الموصل كلية التربية الأساسية قسم التربية الإسلامية

ماجد عدنان محمد القيسي
جامعة الموصل كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم علوم القرآن

(قدم للنشر في ٢٠٢٢/٣/١٠ قبل للنشر في ١٧/ ٢٠٢٢/٤)

الملخص

يتناول البحث التعريف بتراجم الأبواب لغة واصطلاحا وبيان اركان الترجمة وتوضيح أهمية التبويب في الكتب عامة والكتب الحديثية ومنها صحيح البخاري على وجه الخصوص، وأيضا بيان اهتمام الامام البخاري بفقه الحديث وتوضيح جهود العلماء في دراسة تراجم البخاري واعتبارات دراستها .

Biographies of the chapters in Sahih Al-Bukhari and the scholars' attention to them

Asmaa Ali Bashear
University of Mosul, College of Basic Education, Department of Islamic Education

Majed Adnan Mohammed
University of Mosul, College of Education for Humanities, Department of Qur'anic Sciences

Abstract

The research deals with introducing translations of chapters linguistically and terminologically, explaining the pillars of translation, clarifying the importance of tabulation in books in general and hadith books, including Sahih al-Bukhari in particular, and also explaining Imam al-Bukhari's interest in hadith jurisprudence and clarifying the efforts of scholars in studying Bukhari's biographies and the considerations for studying them.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ومن اتبع أثره واقتفاه

وبعد

فإن أكثر كتاب ذاع صيته وبلغت شهرته الآفاق، كتاب أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ¬ إذ يعدُّ أصح كتاب بعد كتاب الله –عز وجل–، وقد تلقته الأمة بالقبول، وتناوله العلماء والدارسون، بالشرح والتعليق والدراسة، منذ أن صنف.

وكان مما عني العلماء به من الصحيح تراجم ابوابه تبعا لعناية مصنفها بها إذ بيضها بين قبر النبي ﷺ ومنبره، واودعها استنباطه من الاحاديث وضمنها فقهه حتى اشتهر على السنة العلماء قولهم (فقه البخاري في تراجمه)، فجاء هذا البحث مسلطا الضوء على تعريف تلك التراجم وبيان أهميتها وفقهها وعناية العلماء بها فجاء البحث على مبحثين:

المبحث الأول: تعريف تراجم الأبواب وبيان أهمية التبويب وفيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول: تعريف تراجم الأبواب

المطلب الثاني: أركان الترجمة

المطلب الثالث: أهمية التبويب

المبحث الثاني: فقه الحديث عند البخاري وجهود العلماء في دراسة التراجم

المطلب الأول: اهتمام الامام البخاري بفقه الحديث

المطلب الثاني: جهود العلماء في التراجم

المطلب الثالث: اعتبارات دراسة التراجم

المبحث الأول: تعريف تراجم الأبواب وبيان أهمية التبويب

المطلب الأول: تعريف تراجم الأبواب

قبل ان نُعرف تراجم الأبواب باعتبارها مركبا إضافيا لابد من التعريف بجزأيها (الترجمة، الباب)

أولا: تعريف التراجم لغة واصطلاحا

الترجمة لغة: التَراجِم –بكسر الجيم– لغة: جمع، مفردها تَرْجَمَة–بفتح التاء والجيم–، وأصلها من الفعل تَرْجَمَ يُتَرْجِم تَرْجَمَةً، فهو مترجِمٌ وترْجُمَان بضم التاء وفتحها لغتان والجيم مضمومة فيهما، والتاء في هذه اللفظة أصلية ليست بزائدة، والكلمة رباعية، خلافا لمن قال بانها ثلاثية ووضعها في مادة(رجم)[١].

وتأتي لفظة الترجمة في اللغة على معنيين رئيسيين:

١- نقل الكلام او التعبير عنه بلغة أخرى: التُّرْجُمَانُ، بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ: هُوَ الَّذِي يُتَرْجِم الْكَلَامَ أَي يَنْقُلُهُ مِنْ لُغَةٍ إِلى لُغَةٍ أُخرى[٢]، وَتَرْجَمَ كَلَامَ غَيْرِهِ إِذَا عَبَّرَ عَنْهُ بِلُغَةٍ غَيْرِ لُغَةِ الْمُتَكَلِّمِ[٣] ، ومنه قوله (ﷺ) في الحديث: " ثُمَّ دَعَاهُمْ وَدَعَا بِتَرْجُمَانِهِ "[٤].

٢- تفسير الكلام وتبيينه: فالتّرْجُمانُ هو المُفَسِّرُ، للسانِ[٥]، يقال تَرْجَمَ فُلَانٌ كَلَامَهُ إِذَا بَيَّنَهُ وَأَوْضَحَهُ [٦] ، ومنه قول ابن مسعود: "نِعْمَ تُرْجُمان القرآن عبد الله بن عَبّاس" [٧] ومن ذلك قولهم ترجم لفلانٍ: ذكر سيرتَه

---

(١) ينظر: تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي:٤١/٣، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد:٢٨٨/١-٢٨٩.

(٢) لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري: ٦٦/١٢.

(٣) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس: ٧٣/١.

(٤) صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي، كتاب بدء الوحي–باب كيف كان بدء الوحي الى رسول الله ﷺ ، ح رقم (٧): ٨/١.

(٥) القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى: ١٠٨٢ .

(٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: ٧٣/١ .

(٧) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي ح رقم(٣٢٢٢٠): ٣٨٣/٦، المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع: ح رقم(٦٢٩١): ٦١٨/٣.

وتاريخَ حياته أي: بيّن ما فيها[١]. ومعنى التفسير والتبيين هو الأقرب للمعنى الاصطلاحي للترجمة كما سيأتي بيانه.

الترجمة اصطلاحا: يعد ابن الصلاح اول من أشار الى تعريف الترجمة اصطلاحا، ففي تعليقه على الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عَنْ أَبِي جَمْرَةَ، قَالَ: "كُنْتُ أُتَرْجِمُ بَيْنَ يَدَيِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَبَيْنَ النَّاسِ"[٢]، قال ابن الصلاح: " وقوله (أترجم) فيه أنه كان يتكلم بالفارسية فكان يترجم لابن عباس عن من يتكلم بها، وعندي أنه كان يبلغ كلام بن عباس إلى من خفي عليه من الناس إما لزحام منع من سماعه فأسمعهم وإما لاختصار منع من فهمه فأفهمهم أو نحو ذلك وإطلاقه ذكر الناس يشعر بهذا، ويبعد أن يكون المراد به الفُرس خاصة، وليست الترجمة مخصوصة بتفسير لغة بلغة أخرى فقد أطلقوا على قولهم باب كذا اسم الترجمة لكونه يعبر عما يذكره بعده" [٣].

ثم عرفها الصنعاني: بأنها "عنوان الباب الذي تساق فيه الأحاديث ولا بد أن تكون مناسبة لما يساق من الأحاديث"[٤]

وفي نيل الأماني شرح مقدمة القسطلَّاني: عرف التَّراجِم "أي ما تُرْجِم به من الكتب والأبواب، جمع ترجمة، وسمَّى ما ذُكِر تَراجِما لأنَّه مترجِمٌ عما بعده؛ لأن ما يُذكر في الباب مثلًا تُنْبِئ عنه التَّرجمة وتُبَيِّنه"[٥].

وقد عرف الترجمة اصطلاحا ثلة من المعاصرين نكتفي منها بتعريف علي بن عبدالله الزبن اذ عرف الترجمة بأنها : هي العنوان الذي يضعه المترجِم للدلالة على معنى قائم بما تحته من نص أو أكثر[٦].

ثانيا: تعريف الباب لغة واصطلاحا

البابُ لغة: الفُرْجَةُ الَّتِي يُدْخَل مِنْها إِلى الدَّار، ويُطْلَق على مَا يُسَدُّ بِهِ ويُغْلَقُ من خَشَبٍ ونحوِه[١]، والفِعْلُ مِنْهُ التَّبْوِيبُ، والجمعُ أَبْوابٌ وبِيبانٌ[٢] وقد قالوا أَبْوِبَة، للازدواج. وأَبْوابٌ مُبَوَّبَةٌ، كما يقال أصنافٌ مُصَنَّفَةٌ[٣].

---

(١) ينظر: الجاسوس على القاموس: أحمد فارس بن يوسف الشدياق:٣٢٣.

(٢) صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، كتاب الإيمان–باب الأمر بالإيمان بالله ورسوله وشرائع الدين والدعاء اليه: (١٧)، ٤٨/١.

(٣) صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح: ١٥٢–١٥٣.

(٤) توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير: ٤٤/١.

(٥) نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني: عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الأبياري: ٨٨.

(٦) تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: علي بن عبدالله الزين: ١٥٦.

والباب: أصله المدخل للشيء، المحاط بحائط يحجزه ويحوطه، فهو اسم لمداخل الأمكنة كباب المدينة والدار. وإضافته للتخصيص، ومنه يقال في العلم باب كذا، وهذا العلم باب إلى كذا، أي به يتوصل إليه(٤).

فالباب: هو الجامع لمسائل متحدة في النوع، مختلفة في الصنف(٥) او هو اسمٌ لطائفةٍ من المسائلِ مُشترِكَةٍ فِي حُكْمٍ، وَقد يُعبَّرُ عَنْهَا بالكتابِ وبالفَصْلِ، وَقد يَجمعُ بَين هَذِه الثلاثةِ(٦).

واصطلاحاً هو: طَائِفَة من الْأَلْفَاظ الدَّالَّة على مسَائِل من جنس وَاحِد وَقد يُسمى بِهِ مَا دلّ على مسَائِل من صنف وَاحِد(٧).

ثالثا: تعريف تراجم الأبواب: ويمكن بعد ماقدمنا من تعريفي الترجمة والباب لغة واصطلاحا، أن نُعَرِف تراجم الأبواب عند الامام البخاري في الصحيح: بأنها العناوين التي يصيغها البخاري في صحيحه لأبواب كتابه، ويستدل بها على فقهه للأحاديث وقدرته على استنباط الأحكام من أدلتها الشرعية، كما تظهر ابداعه وتفننه في هذا المجال (٨).

المطلب الثاني: أركان الترجمة:

الترجمة – عند أهل الاصطلاح – لا تقوم إلا على ثلاثة أركان لازمة تقتضيها وجوه القسمة العقلية:

الركن الأول: المترجِم وهو الترجمان أي الإمام او الفقيه الذي يدرك معاني النصوص على أصول صحيحة. والمترجِم هنا هو الامام البخاري.

الركن الثاني: المترجَم له وهو النص أو النصوص التي تساق للدلالة على ما تضمنه معنى الترجمة.

---

(١) تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي: ١٢٥/١.

(٢) لسان العرب: ٢٢٣/١.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: ٩٠/١ .

(٤) التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري: ٦٩ .

(٥) معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري .:٤٤٦.

(٦) تاج العروس من جواهر القاموس: ١٢٥/١.

(٧) الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي:٢٤٩.

(٨) ينظر: دراسات في مناهج المحدثين: أمين محمد القضاة وعامر حسن صبري: ٤٤.

وتكون النصوص الواردة تحت التراجم على ثلاثة أنواع:

١ – الآيات القرآنية الكريمة.

٢ – الأحاديث النبوية الشريفة (المسندة، المعلقة)

٣ – الآثار عن الصحابة أو التابعين – رضي الله عنهم أجمعين – [١].

والذي لا خلاف فيه أن الأحاديث الصحيحة المسندة لا تخرج عن قول واحد وهو أنها: من المترجم له؛ لأنها مقصود البخاري الأصلي من تأليف الصحيح.

ولا خلاف أيضا في أن الأحاديث غير المسندة في تراجم الأبواب ليست من المترجم له لأنها ليست مقصد البخاري من صحيحه حتى يضع لها ما يترجم لها[٢].

اما ماعدا ذلك من الآيات والأثار فقد اختلف في كونها من المترجم له او من المترجم به على التفصيل الاتي:

١– اشار الامام النووي الى كون الآيات التي يوردها البخاري هي من المترجم له، ففي باب (كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله (ﷺ)؟ وقول الله جل ذكره: {إنا أوحينا إليك كما أوحينا إلى نوح والنبيين من بعده} [النساء: ١٦٣])، قال النووي في شرحه: "وذكر البخاري رحمه الله الآية الكريمة لما قدمناه.. أنَّه يستدلُّ للترجمة بما وقع له من قرآن وسنة مسندة وغيرها"[٣].

٢– وجعل ابن المُنير – رحمه الله – الآثار من المترجم له فعند تعقيبه على (باب الاغتباط في العلم والحكمة، وقال عمر – رضي الله عنه –:" تفقهوا قبل أن تسودوا"..)، قال ابن المنير:"وجه مطابقة قول عمر – رضي الله عنه – للترجمة أنه جعل السيادة من ثمرات العلم"[٤].

٣– وابن جماعة– رحمه الله – جعلها كذلك من المترجم له.. حيث قال في تعليقه على الباب المذكور آنفا:"مناسبة قول عمر للترجمة، أنَّ السَّعادةَ تَحْصُلُ بالعلمِ والفقهِ وكلَّما زادَ زادتْ"[٥]. فجعل الأثر يدل على الترجمة وليس منها.

---

(١) ينظر: تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: ١٥٢.

(٢) ينظر: هدي الساري:٨، تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: ١٥٣

(٣) شرح النووي على صحيح البخاري: محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي .:٣٥.

(٤) المتواري علي تراجم أبواب البخاري: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني:٥٨.

(٥) مناسبات تراجم البخاري: بدر الدين ابن جماعه: ٣٥.

٤- وقال الكرماني في شرح الباب السابق أيضا :"وقوله: (وقال عمر) هو ليس من تمام الترجمة إذ لم يذكر بعده شيء يكون هذا متعلقا به"(١) .

٥- وقال العيني: في كتاب العلم (باب رفع العلم، وظهور الجهل، وقال ربيعة: لا ينبغي لأحد عنده شيء من العلم أن يضيع نفسه) فإن قلت: "ما وجه مناسبة قول ربيعة هذا للتبويب في رفع العلم؟" (٢).

فهذا الاقوال جميعها تدل على أن هؤلاء العلماء رأوا أن الآثار مترجم لها(٣).

لكن الامام ابن حجر صرح بعكس ماذكروا حين قال : "عرف من عادته-البخاري- أنه يستعمل الآثار في التراجم لتوضيحها وتكميلها وتعيين أحد الاحتمالات في حديث الباب"(٤).

ومن الأمثلة على اعتبار ابن حجر أن الاثار مترجم بها قوله في معرض شرحه لباب (يهوي بالتكبير حين يسجد، وقال نافع: "كان ابن عمر يضع يديه قبل ركبتيه" :" والذي يظهر أن أثر بن عمر من جملة الترجمة فهو مترجم به لا مترجم له"(٥).

ويؤكد ماذهب اليه ابن حجر قول السندي في حاشيته على الصحيح: " وأيضا كثيرا ما يذكر بعد الترجمة آثارا لأدنى مناسبة بالباب، وكثير من الشراح يرونها دلائل للترجمة فيأتون بتكلفات باردة لتصحيح الاستدلال بها على الترجمة، فإن عجزوا عن وجه الاستدلال عدوه اعتراضا على صاحب الصحيح، والاعتراض في الحقيقة متوجه عليهم حيث لم يفهموا المقصود"(٦).

هذا ما يتعلق حول الآثار وما كان في حكمها في تراجم الجامع الصحيح للإمام البخاري، فقد قال الحافظ ابن حجر – رحمه الله : "فحينئذ ينبغي أن يقال جميع ما يورد فيه إما أن يكون مما ترجم به أو مما ترجم له، فالمقصود من هذا التصنيف بالذات هو الأحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها، والمذكور بالعرض والتبع الآثار الموقوفة والأحاديث المعلقة نعم والآيات المكرمة فجميع ذلك مترجم به ، إلا أنها إذا اعتبرت بعضها مع بعض واعتبرت أيضا بالنسبة إلى الحديث يكون بعضها مع بعض منها مفسر ومنها مفسر فيكون بعضها كالمترجم له باعتبار،

---

(١) الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني:٢/٤١.

(٢) عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى:٢/٨١.

(٣) ينظر: تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: ١٥٣-١٥٤.

(٤) فتح الباري:٢/١٢٥.

(٥) فتح الباري: ٢/٢٩١.

(٦) حاشية السندي على البخاري: محمد بن عبد الهادي نور الدين أبو الحسن السندي .:٢.

ولكن المقصود بالذات هو الأصل فافهم هذا فإنه مخلص حسن يندفع به اعتراض كثير عما أورده المؤلف من هذا القبيل والله الموفق"(١).

الركن الثالث: المترجَم به أي الترجمة: وقد مر تعريفها قريبا.

ولفظ الترجمة نوعان:

١ – ما يكون نصاً: وهو إما آية أو حديث على شرطه، أو حديث ليس على شرطه، أو أثر عن صحابي او تابعي او قول العلماء .

٢ – ما يكون استنباطاً: وهو ما ليس من قبيل النوع الأول بل من كلام الإمام البخاري رحمه الله، أي كل ماعدا التراجم النصية من أنواع التراجم الأخرى(٢).

فمما تقرر أن الامام البخاري التزم في صحيحه بإيراد الأحاديث المسندة وجعلها أصل جامعه الصحيح ، ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة(٣).

المطلب الثالث: أهمية التبويب:

الترتيب والتنسيق أول ما يواجه قارئ الكتاب ويلفت نظرة وانتباهه، ويحكم منه على عقل المؤلف قبل أن يحكم على علمه، فطريقة العرض ووضع المعلومات في المؤلفات العلمية لها قيمة بالغة في رفع شأن الكتاب، وأثر عظيم في انتفاع القارئ به (٤).

وقد رتب الامام البخاري صحيحه على الابواب :

وباستقراء تبويبه لكتابه، نجده قد رتب كتابه على نوعين من عناوين التبويب والتصنيف:

---

(١) هدي الساري: ١٩/١ .

(٢) ينظر: تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: ١٥٦–١٥٧.

(٣) ينظر: هدي الساري:٩.

(٤) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح: نور الدين محمد عتر الحلبي:٦٩.

النوع الأول: التبويب العام والذي يكون جامعا لأحاديث تتعلق بمسائل متعددة ولأبواب كثيرة من جنس واحد، كالعلم، والتيمم، والجمعة، ويستعمل له البخاري لفظ (كتاب) مثل كتاب بدء الوحي، كتاب الايمان، كتاب العلم . وقد اشتمل الصحيح كله على(٩٧) كتاب.

النوع الثاني: التبويب الخاص لمسألة معينة يخرج البخاري حديثا أو أكثر للدلالة عليها. ويستعمل فيه كلمة (باب) مضافا –في الأغلب– لما يدل على موضوع ما تضمنه الباب، نحو قوله: باب: الحياء من الإيمان باب: ما جاء في العلم ، باب: لا تقبل صلاة بغير طهور[١]. وقد اشتمل الصحيح كله على (٣٩٣١) باب.

فلحكمة جليلة نجد صحيح البخاري قد رتب على الموضوعات، وجعل لها عناوين واسعة وهي الكتب ورتبها على أبواب الفقه –كما هو موطأ الامام مالك–، فجمع مؤلفها الأحاديث المتعلقة بكل موضوع في مكان واحد، ثم أعلم عليها بعناوين ترشد للغاية من سوق الحديث.

وهذه الطريقة التي سار عليها الامام البخاري – تمتاز عن طريقة الترتيب على المسانيد، أو على حروف المعجم لأول كلمة في الحديث، أو غير ذلك من الطرق بفوائد مهمة منها:

١ – أن الانسان ربما لا يعرف راوي الحديث، لكنه يعرف المعنى الذي يطلب الحديث من أجله، فكم يحتاج من الجهد في سبيل العثور على ضالته، بعكس ما لو كان الحديث ذكر حسب موضوعه فيسهل العثور عليه.

٢ – كذلك ربما لا يحفظ الانسان لفظ الحديث أو أول جملة منه، كما أن ألفاظ الحديث تختلف بحسب الروايات، فيكون أمرا عسيرا العثور على الحديث المطلوب.

أما إذا أثبتت الأحاديث في الأماكن التي هي دليل عليها من موضوعها، فإنه يكون الوصول إلى الحديث المطلوب أيسر وأدني إلى توفير جهد القارئ.

٣ – تقريب الحديث من الفهم لأول وهلة، فإن الحديث إذا ورد في كتاب الصلاة علم الناظر فيه أن الحديث دليل ذلك الحكم، وأنه يتعلق بمسألة كذا، مما وضع عنوانا على الحديث، فلا يحتاج لأن يفكر في ذلك، وهكذا تقوم الأبواب بمهمة المرشد الذي يوضح الطريق للسالك.

٤ – تنشيط القارئ بانتقاله من وحدة موضوعية إلى وحدة أخرى، فإن ذلك يكسبه تركيزا في الفكر ونشاطا عند انتقاله إلى موضوع آخر[٢].

---

[١] ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:نور الدين محمد عتر الحلبي:٣٠٤.

[٢] الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح:٦٩.

كما قال الزمخشري في كشافه:" وبوّب المصنفون في كل فنّ كتبهم أبوابا موشحة الصدور بالتراجم. ومن فوائده: أنّ الجنس إذا انطوت تحته أنواع، واشتمل على أصناف، كان أحسن وأنبل وأفخم من أن يكون بيانا واحدا. ومنها أن القارئ إذا ختم سورة أو بابا من الكتاب ثم أخذ في آخر كان أنشط له وأهز لعطفه، وأبعث على الدرس والتحصيل منه لو استمر على الكتاب بطوله. ومثله المسافر، إذا علم أنه قطع ميلا، أو طوى فرسخا، أو انتهى إلى رأس بريد: نفس ذلك منه ونشطه للسير. ومن ثم جزأ القرّاء القرآن أسباعا وأجزاء وعشورا وأخماسا"(١).

٥ – ابراز اختيارات المصنف في الموضوعات التي يترجم لها، وقد يبرز اختياره في المسألة جليا في الترجمة وقد يجعله خفيا لسبب وجيه، وللامام البخاري ¬ في تراجم ابوابه حِكم واسرار أعجزت الكثير، ولقد اجاد القائل: أعيا فحول العلم حل رموز ما .. أبداه في الأبواب من أسرار(٢).

قال نور الدين عتر:"والعناوين بعد كل ذلك هي دليل على فقه المحدِّث إذ أن وضع الأبواب وعناوينها يكلف صاحب المؤلف مجهودا ذهنيا وتفكيرا عميقا، لذلك كانت دراسة تراجم أي كتاب في الحديث عملا مهما لا بد منه لمن يريد دراسة الكتاب، ويشرح طريقته وفقهه، فإن العناوين والتراجم ليست دليلا على ذوق المؤلف فحسب، بل على فهمه، وفقهه، وعلى اختياره في المسألة التي تضمنها الحديث. كما قالوا: (فقه البخاري في تراجمه)"(٣).

المبحث الثاني: فقه الحديث عند البخاري وجهود العلماء في دراسة التراجم

المطلب الأول: اهتمام الامام البخاري بفقه الحديث

لقد لمع نجم الامام البخاري في الفقه والحديث وسلم له العلماء فيهما وفي قدرته على الاستنباط والغوص في معاني الحديث لاستخراج فقهه فيما سمي عند العلماء بفقه الحديث.

وفقه الحديث: هو ما تضمنه الحديث من الأحكام والآداب المستنبطة منه(٤).

ويظهر اهتمام الامام البخاري بالفقه الذي هو ثمرة الحديث حين سأله رجل عن العلوم التي ينبغي ان يشتغل بها، فدله على علوم يصيب الانسان كبد ومشقة في تحصيلها ويبذل الغالي والنفيس في سبيلها، فهال السائل ما دله عليه الامام البخاري فسكت متفكرا واطرق نادما، فلما رأى الامام البخاري ذلك منه قال له: "وإلا تطق احتمال هذه

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري:١/٩٧-٩٨.

(٢) إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين: ١/ ٢٤.

(٣) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح:٦٩.

(٤) الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي:٦٩.

المشاق كلها فعليك بالفقه الذي يمكنك تعلمه وأنت في بيتك قار ساكن لا تحتاج إلى بعد الأسفار ووطء الديار وركوب البحار وهو مع ذا ثمرة الحديث وليس ثواب الفقيه بدون ثواب المحدث في الآخرة ولا عزه بأقل من عز المحدث"(١).

وبهذا يتبين أن الامام البخاري اراد الجمع في صحيحه بين الشجر والثمر، وان ماكان من اعتناءه بالفقه المستنبط من الاحاديث لم يكن تابعا لسوق الحديث بل كان مقصدا من مقاصد صحيحه كمقصده في ايراد الأحاديث الصحيحة، قال النووي: "أعلم أن البخاري كانت له الغاية المرضية من التمكن في أنواع العلوم، وأما دقائق الحديث واستنباط اللطائف منه فلا يكاد أحد يقاربه فيها..، وإذا نظرت في كتابه جزمت بذلك بلا شك. ثم ليس مقصوده بهذا الكتاب الاقتصار على الأحاديث وتكثير المتون، بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبواب أرادها.." (٢).

ونبه الحافظ ابن حجر على منزلة الامام البخاري في الفقه والاستنباط من الحديث فقال: "محمد ابن إسماعيل البخاري جبل الحفظ وإمام الدنيا في فقه الحديث(٣).

وقال في مقدمة فتح الباري:" تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا هذا أصل موضوعه .. ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها واعتنى فيه بآيات الأحكام فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبل الوسيعة"(٤).

ولم يكن وضع الحديث في باب معين من أبواب الصحيح يخضع للصناعة الاسنادية فقط، بل أن فقه الحديث ضرب في هذا المضمار بسهم وافر في تحديد موضع وجود الحديث وتضمينه في الباب او تقطيعه او تكراره في عدة أبواب، روى الامام النووي عن الحافظ ابي الفضل المقدسي: " كان البخاري رحمه الله تعالى يذكر الحديث في مواضع يستخرج منه بحسن استنباطه، وغزارة فقهه، معنى يقتضيه الباب.."(٥).

إلا أن البخاري لما كان يصنف كتابا في رواية الحديث النبوي لا الفقه، فقد سلك طريقا مبتكرا وطريفا، يحقق به هذا المقصد الجليل من غير أن يخرج عن سلك أهل الرواية في التصنيف، وذلك بأن توجه إلى تراجم الكتاب، وأودع

---

(١) الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل:٣٣-٣٤.

(٢) ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري: محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي: ٥١.

(٣) تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني: ٤٦٨.

(٤) هدي الساري:٨.

(٥) ماتمس اليه حاجة القاري لصحيح البخاري: ٥٢.

فيها تلك الفوائد والاستنباطات، وتفنن في ذلك تفننا عجيبا حتى جاء كتابه فريدا في منهجه هذا، كما جاء فائقا في صحة مروياته[١]..

ويعد فقه البخاري في تراجم ابوابه من اسباب تقديم صحيح البخاري على صحيح مسلم، فقد قصد الامام البخاري في صحيحه الى ابراز فقه الحديث الصحيح واستنباط الفوائد منه، وجعل الفوائد المستنبطة تراجم للابواب، على عكس الامام مسلم الذي لم يترجم لابوابه لانه لم يقصد استنباط فقه الحديث منها الذي هو ثمرة رواية الحديث، بل قصد الفوائد الاسنادية – ولم يخل صحيح البخاري منها–، فعناية الامام البخاري بفقه الحديث واستبعاد مسلم له استوجب تقديم الأول لجمعه بين فوائد علمي الاسناد وفقه الحديث[٢].

قال ابن المنير: "البخاري رحمه الله ساق الفقه في التراجم سياقة المخلص للسنن المحضة عن المزاحم المستثير لفوائد الأحاديث من مكامنها، المستبين من إشارات ظواهرها مغازي بواطنها. فجمع كتابه العلمين والخيرين الجمين. فحاز كتابه من السنة جلالتها ومن المسائل الفقهية سلالتها. وهذا عوض ساعده عليه التوفيق، ومذهب في التحقيق دقيق"[٣].

وقال ابن حجر: "واختص–صحيح الامام البخاري– بنفع الطالب بما استَنْبَط من فقهه في تراجمه بما يَشُوق النظر ويَرُوق السمعَ"[٤].

وقال الإسماعيلي في المدخل للصحيح فيما نقله عنه ابن حجر: " أما بعد فإني نظرت في كتاب الجامع الذي ألفه أبو عبد الله البخاري فرأيته جامعا كما سمي لكثير من السنن الصحيحة ودالا على جمل من المعاني الحسنة المستنبطة التي لا يكمل لمثلها الا من جمع إلى معرفة الحديث نقلته والعلم بالروايات وعللها علما بالفقه واللغة وتمكنا منها كلها وتبحرا فيها وكان يرحمه الله الرجل الذي قصر زمانه على ذلك فبرع وبلغ الغاية فحاز السبق وجمع إلى ذلك حسن النية والقصد للخير فنفعه الله ونفع به، وقد نحا نحوه في التصنيف جماعة.. غير أن أحدا منهم لم يبلغ من التشدد مبلغ أبي عبد الله ولا تسبب إلى استنباط المعاني واستخراج لطائف فقه الحديث وتراجم الأبواب الدالة على ما له وصلة بالحديث المروي فيه تسببه ولله الفضل يختص به من يشاء "[٥].

---

(١) الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح:٦٢.

(٢) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر: ٢٥٣–٢٥٤.

(٣) المتواري على أبواب البخاري:٣٧–٣٩.

(٤) النكت على صحيح البخاري: ١/ ٧٧.

(٥) هدي الساري مقدمة فتح الباري: ١٠.

المطلب الثاني: جهود العلماء في دراسة التراجم

لم يبلغ اعتناء العلماء بكتاب على الاطلاق –بعد كتاب الله تعالى– كمبلغ اعتنائهم بالصحيح للامام البخاري منذ أن صنف، وليس هذا بغريب على الجامع الصحيح، وهو الذي قد جمع صحيح كلام من أوتي جوامع الكلم ﷺ ، وإننا حين ننظر إلى الكتب التي ألفت في صحيح البخاري نجد أن العلماء تنوعت هممهم في شرحه وإيضاح مقاصده ونكاته الفقهية والبلاغية والنحوية، واعتنوا برجاله وأسانيده وثلاثياته ورباعياته، وألفوا في مستخرجاته وأطرافه ومختصراته، ووصل الأمر من شدة اعتنائهم بالصحيح إلى أن يعتنوا بفن قراءته.

ومما حظي أيضا بالعناية ونصيب من التصنيف والتأليف هي دراسة تراجم الجامع الصحيح، لما عُرف من دقة الامام البخاري في وضعها، وما أودعها من الفقه والعلم(١).

ولابد من معرفة المؤلفات التي صنفت في التراجم لمعرفة جهود العلماء في هذا المضمار ومن أهم تلك المؤلفات:

١ – المتواري على تراجم البخاري لابن المُنير، المتوفى سنة ثلاث وثمانين وستمائة.(٦٨٣هـ)، وقد حقق هذا الكتاب مرتين، الأولى بتحقيق صلاح الدين مقبول احمد وطبعت هذه النسخة في مكتبة المعلا في الكويت سنة ١٤٠٧هـ في ٤٥٧ صفحة، والثانية بتحقيق علي حسن علي عبدالحميد وطبعت في دار المكتب الإسلامي في بيروت ودار عمار في عمان سنة ١٤١١هـ في ٤٩٢ صفحة.

٢ – ترجمان التراجم لابن رشيد المتوفى سنة إحدى وعشرين وسبعمائة(٧٢١هـ) وهو مفقود لم يصلنا، لكن الدكتور محمد بن زين العابدين رستم جمع شتات أقوال ابن رشيد من شروح الصحيح (فتح الباري وعمدة القاري وارشاد الساري) والتي صرح أصحابها بأخذ هذه الاقوال من ابن رشيد ثم حققها واسمى كتابه بما سماه مؤلفه، وجاءت هذه الدراسة في ١٢٨ صفحة.

٣ – مناسبات تراجم البخاري لبدر الدين بن جماعة(المتوفى ٧٣٣هـ) وهو مختصر من كتاب المتواري لابن المنير، وقد حقق هذا الكتاب مرتين، الأولى بتحقيق محمد إسحاق محمد إبراهيم السلفي وطبعت هذه النسخة في الدار السلفية في الهند سنة ١٤٠٤هـ وجاءت هذه النسخة في ١٦٣ صفحة، وحقق هذا الكتاب في المرة الثانية في رسالة ماجستير من اعداد علي بن عبدالله الزبن؛ اشراف محمد مبارك السيد – جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ١٤٠٤ هـ، وجاءت هذه الرسالة في ٤٣٣ صفحة، وقد وجدت وصف هذه النسخة على النت ولم أرها.

٤ – شرح تراجم ابواب صحيح البخاري، احمد عبدالرحيم ولي الله الدهلوي المتوفى سنة ست وسبعين ومائة وألف.(١١٧٦) وقد طبع بدون تحقيق بمطبعة دار المعارف النظامية–الهند في سنة ١٣٢٣هـ في ١٥٧ صفحة، ثم

(١) ينظر: الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين:٣٠٤ ، تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري:١٦٣ .

طبع مرة أخرى بتحقيق عزت محمد فرغلي ومراجعة محمد عبدالحكيم القاضي، دار الكتاب المصري–القاهرة، دار الكتاب اللبناني–بيروت، ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م.

٥ – الأبواب والتراجم للبخاري للشيخ محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي شرح فيه المؤلف مقاصد الإمام البخاري رحمه الله تعالى في عقد تراجمه للأبواب وهو أمر حير العلماء قديماً وحديثاً وقد تناول الشرح جميع الآبواب بحيث أظهر المقصود من هذه التراجم.وقد حقق مرتين الأول بتحقيق الدكتور تقي الدين الندوي، نشر دار البشائر الإسلامية، سنة ٢٠١٢م، الطبعة : الأولى، تاريخ النشر ١٥/٧/١٤٣٩ هـ

٦ – لب اللباب في التراجم والابواب في شرح تراجم وابواب صحيح البخاري عبدالحق الهاشمي المتوفى ١٣٩٢هـ، بتحقيق نور الدين طالب، طبع دار النوادر–الكويت، الطبعة الثانية،١٤٣٢هـ–٢٠١١م.

المطلب الثالث: اعتبارات دراسة التراجم

بعد النظر في تصنيفات العلماء نجد أنه قد تمت دراسة التراجم والتصنيف فيها عبر الأزمنة حسب اعتبارات عديدة متداخلة فيما بينها، لكن يمكن ادراجها كلها تحت ثلاث اعتبارات رئيسية وهي:

١–دراسة التراجم باعتبار مناسبتها للأحاديث المندرجة تحتها:

والمناسبة لغة من التناسب: وهي المشاكلة والموافقة، وفلان يناسب فلاناً فهو نسيبُه، أي قريبه. وتقول: ليس بينهما مناسبة، أي مشاكلة(١).

واصطلاحا: هي العلاقة المعنوية التي تربط بين الترجمة والمترجم له(٢).

وأوجه التناسب التي تكلم عليها أهل العلم في صحيح البخاري ثلاثة(٣):

أولها: مناسبة الكتب بعضها مع بعض، كبدء الوحي مع الايمان، والايمان مع العلم، والعلم مع الوضوء، وهكذا حتى اخر كتاب فيه.

(١) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية:٢٢٤/١.

(٢) تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: ١٥٨.

(٣) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب تراجم البخاري المسمى مناسبات ابواب صحيح البخاري لبعضها بعضاً: شيخ الإسلام أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني:٥–٦.

ثانيها: مناسبة الابواب بعضها مع بعض، كباب قول النبي (ﷺ) بني الاسلام على خمس، مع باب دعاؤكم ايمانكم، وهذا مع باب امور الايمان، وهكذا حتى اخر باب في الكتاب.

وثالثها: مناسبة الحديث مع ترجمة الباب، كترجمته: باب: (حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان) للحديث الذي ساقه في الباب:

حدثنا أبو اليمان قال: أخبرنا شعيب قال: حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: فوالذي نفسي بيده لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده[١].

ثم إن ادراك المناسبة قد يكون ظاهرا جليا، وقد يكون خفيا –وهو الأكثر– لمقصد اراده البخاري وفائدة اختارها لإن مقصده ليس رواية الحديث فقط بل استنباط فوائد جديدة من الحديث خفيت على من سبقه[٢].

٢– **دراسة التراجم باعتبار طرق استنباطها:** وهي التي اسماها البعض بالتراجم الاستنباطية وانما هي طرق استنباط تلك التراجم.

وقد بين العلماء بعض هذه الطرق كابن جماعة وابن المنير وابن حجر، ثم تناولت دراسات حديثة هذا الموضوع اما بشكل أساسي او تبعا لمنهج البخاري الاجتهادي الذي يتضمن منهجه في دلالات الالفاظ وطرق الاستنباط من النصوص وكل استنباطات البخاري تتضح عن طريق تراجم أبواب كتابه التي اودعها سر الاستنباط وفقه الحديث اذ الاستنباط هو ثمرة فقه الحديث .

فمن الكلام على هذه الطرق قول ابن المنير: «فلما قدر لي أن أتصفحها وأتلمحها، لاح لي عن قرب وكثب مغزاه فيها، فألفيتها أنواعا:

منها ما يتناوله الحديث بنصه أو ظاهره وهذه هي الجلية. ومنها ما يتناوله أي يصدق عليه بإطلاقه والأصل نفي القيود. ومنها ما يكون ثبوت الحكم فيه بطريق الأولى بالنسبة إلى المنصوصة. ومنها ما يكون حكم الترجمة فيه مقيسا على حكم الحديث قياسا مساويا. وقد يعن له نص الترجمة فيعدل عنه اكتفاء بظهوره، ويعمد إلى حديث آخر تتلقى منه الترجمة بطريق خفي لطيف فيذكره. ومنها ما لا ذكر له في الحديث الذي أثبته، لكن يكون الحديث ذا طرق أثبته من بعضها لموافقة شرط الكتاب، ولم يثبته من الطريق الموافقة للترجمة لخلل شرطها، فيأتي بالزيادة التي لم توافق شرطه في الترجمة، وربما أتى بها في صيغة التعليل كحديث وقع له في " اللقطة ". وقد بينه في

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الايمان– باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم من الإيمان، ح رقم (١٤): ١/ ١٢ .

(٢) ينظر: تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري:١٥٨–١٦٠ .

بعض التراجم على مواضع الخلاف. وقد يترجم على صورة ويورد فيها الأحاديث المتعارضة، ثم قد بينه على الجمع إن سنح له، وقد يكتفي بصورة المعارضة تنبيها على أن المسألة اجتهادية»(١).

٣- دراسة التراجم باعتبار نوعها أي طريقة واسلوب صياغة الترجمة

وقد قسم العلماء الاقدمين كابن حجر والمحدثين كنور الدين عتر التراجم بطريقة مزجت بين الاعتبارات الثلاثة الآنفة الذكر، لكن بعد أن أبرزنا مايتعلق بالمناسبة وطرق الاستنباط يمكننا بعد ذلك تصنيف التراجم باعتبار الطريقة او الأسلوب الذي استخدم في صياغة الترجمة التي يمكن ان تنحصر بأسلوبين رئيسيين وهما الترجمة بالنص والترجمة بالاستنباط.

قائمة المصادر

١. الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل:٣٣-٣٤.
٢. الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، نور الدين محمد عتر الحلبي(ت:١٤٤٢هـ)، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية – الكويت. – عدد ٤ – سنة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٥م.
٣. الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين: نور الدين محمد عتر الحلبي(ت:١٤٤٢هـ)، د.ط، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م.
٤. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ط، د.ت.

(١) المتواري على أبواب البخاري: ٣٧

٥. تراجم أحاديث الأبواب دراسة استقرائية في اللغة واصطلاح المحدثين من خلال صحيح البخاري: د. علي بن عبدالله الزين، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – العدد الخامس، محرم ١٤١٢هـ.
٦. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
٧. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦ هـ)، دار الفكر– بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
٨. توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار: محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية, بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٧م.
٩. التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.
١٠. الجاسوس على القاموس: أحمد فارس بن يوسف الشدياق (المتوفى:١٣٠٤هـ)، مطبعة الجوائب – قسطنطينية، د.ط، ١٢٩٩ هـ.
١١. حاشية السندي على البخاري: محمد بن عبد الهادي نور الدين أبو الحسن السندي (ت: ١١٣٨هـ)، تحقيق: محمد توفيق تكله وطائفة من الباحثين، دار الكمال المتحدة–دمشق، الطبعة الثانية ، ١٤٣٨هـ.
١٢. الخلاصة في معرفة الحديث: الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع – الرواد للإعلام والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
١٣. دراسات في مناهج المحدثين: أمين محمد القضاة وعامر حسن صبري، دار الحامد–عمان، د.ط، د.ت.
١٤. شرح النووي على صحيح البخاري: محيي الدين يحيى بن شرف أبو زكريا النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، مقابلة وسام الشيخ أمين ، مراجعة خالد عواد، دار الكمال المتحدة، ١٤٣٨هـ.
١٥. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
١٦. صحيح البخاري: أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي (المتوفى:٢٥٦هـ)، دار طوق النجاة – بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ.

١٧. صحيح مسلم: أبو الحسين، مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (المتوفى:٢٠٦ – ٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية: فيصل عيسى البابي الحلبي – القاهرة، د.ط، د.ت.

١٨. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: موفق عبدالله عبدالقادر، دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٨هـ.

١٩. عمدة القاري شرح صحيح البخاري: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط، د.ت.

٢٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ)، دار المعرفة – بيروت، د.ط، ١٣٧٩هـ.

٢١. القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٢٢. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٢٣. كتاب تراجم البخاري المسمى مناسبات ابواب صحيح البخاري لبعضها بعضاً: شيخ الإسلام أبي حفص عمر بن رسلان بن نصير البلقيني (المتوفى:٨٠٥هـ)، تعليق: أحمد بن فارس السلوم، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع –الرياض، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ– ٢٠١٠ م.

٢٤. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.

٢٥. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت.

٢٦. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري: محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرماني (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٢٧. لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة ، ١٤١٤ هـ.

٢٨. ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري: محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي(ت:٦٧٦هـ)، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد، دار الكتب العلمية–بيروت، د.ط، د.ت.

٢٩. المتواري علي تراجم أبواب البخاري: أحمد بن محمد بن منصور بن القاسم بن مختار القاضي، أبو العباس ناصر الدين ابن المنير الجذامي الجروي الإسكندراني (ت ٦٨٣هـ)، المحقق: صلاح الدين مقبول أحمد، مكتبة المعلا – الكويت، د.ط، د:ت.

٣٠. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م.

٣١. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية – بيروت، د.ط، د.ت.

٣٢. معجم الفروق اللغوية: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بـ «قم»، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٣. معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عبد الحميد(المتوفى: ١٤٢٤هـ) بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م.

٣٤. مناسبات تراجم البخاري: بدر الدين ابن جماعه المتوفى(٧٣٣هـ)، تحقيق: محمد اسحاق محمد ابراهيم السلفي الدار السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ–١٩٨٤م.

٣٥. النكت على صحيح البخاري: أبو الفضل ابن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ)، المحقق: أبو الوليد هشام بن علي السعيدني، أبو تميم نادر مصطفى محمود، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

٣٦. نيل الأماني في توضيح مقدمة القسطلاني: عبد الهادي نجا بن رضوان نجا بن محمد الأبياري (المتوفى: ١٣٠٥ هـ)، المحقق: المكتب العلمي بدار الكمال المتحدة، دار الكمال المتحدة– دمشق،ط١، ١٤٣٧هـ.

٣٧. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة: السابعة، ١٣٢٣ هـ.

٣٨. ومنهج النقد في علوم الحديث: نور الدين عتر، دار الفكر– دمشق، الطبعة الثانية، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.